جامعة بنها

كلية الحقوق

قسم الإقتصاد والمالية العامة

بحث بعنوان

" دور التكنولوجيا الحديثة في رفع القدرة التنافسية للإقتصاد المصري "

دراسة تطبيقية

مقدم من الباحث / محمود محمد محمود محمد حجاجي

تحت إشراف

أ.د. احمد مصطفى معبد

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد والمالية العامة بالكلية

أ.د. عصام حسني عبد الحليم

أستاذ الإقتصاد والمالية

العامة ووكيل الكلية للدراسات العليا

المقدمة:

أصبح تقدم الاقتصاد الآن يقاس بمدي توطين التكنولوجيا و المعرفة في الاقتصاد الوطني من عدمه ، و يدلل على ذلك مؤشرات التصنيفات العالمية المهتمة بتصنيف الاقتصاد المعرفي مثل منهجية البنك الدولي لتقييم المعرفة الذي يصدر عن البنك الدولي و مؤشر المعرفة العالمي الذي يصدر عن مؤسسة بن راشد ال مكتوم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، و تصنيفات التنافسية مثل تصنيف التنافسية الدولية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس .

ويختلف مفهوم **التنافسية** باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة ، أو قطاع ، أو دولة ؛ فالتنافسية على صعيد منشأة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي ، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة، وهاتان بدورهما تختلفان عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها ومن ثم رفع معيشة مواطنيها ، و الفكر التقليدي السائد في العديد من الأوساط التجارية الدولية وحتى على مستويات التخطيط الحكومي الشامل يربط مفهوم التنافسية بسعر صرف تفضيلي أو ميزان تجاري إيجابي أو صناعة مدعومة أو حتى معدل تضخم متدني ؛ إلا أن التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإرادة الدولة الساعية إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو مادية مما يعمل على رفع مستوي معيشة المواطن .

كان يتم التخطيط قبل رؤية ٢٠٣٠ التي وضعتها وزارة التخطيط في مصر في مجال التكنولوجيا و المعرفة بشكل منفرد ويترتب علي ذلك تخبط و تصادم في التنفيذ و الأهداف ، و تعمل الآن مؤسسات الدولة في نطاق رؤية

مصر ٢٠٣٠ بشكل متناسق و متناغم ، ونستطيع الزعم بأن هذه الإستراتيجية نجحت فعلا حيث ارتفعت مؤشرات مصر في التصنيفات العالمية في عامي ٢٠١٨- ٢٠١٩ كما في تصنيف المعرفة العالمي ٢٠١٨ -٢٠١٩ و تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٨-٢٠١٩ .

و عملت الحكومة المصرية علي جذب الاستثمارات و تشجيع الصادرات في مجال التكنولوجيا من خلال هيئة تنمية و صناعة التكنولوجيا المعروفة باسم " إيتيدا" ، و أنشأت المجلس الوطني للتنافسية ، وواحات السيلكون في الإسماعيلية و منطقة المعادي التكنولوجية و القرية الزكية و إنشاء مناطق تكنولوجية في المدن الجديدة و أكبرها في العاصمة الإدارية الجديدة

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كون المعرفة اليوم أصبحت لغة العصر و أن الدول تتنافس فيما بينها على الاعتماد على المعرفة لزيادة قدرتها التنافسية و تحقيق التنمية الشاملة ، واليوم يقاس تقدم الدول بمدى اعتمادها على المعرفة من عدمه .

و تكمن أهمية الدراسة في كونها تضع بين أيدينا معوقات الاقتصاد المعرفي مثل عدم اهتمام الدولة بإحصائيات المعرفة و عدم استغلال رأس المال الفكري استغلالاً أمثل رغم كونه ثروةً قومية.

و تبرز أهمية الدراسة في كونها تجعلنا نقف على مجهودات الدولة المبذولة من خلال هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من دعم للصادرات و جذب للاستثمارات و إعداد و تنمية القوة البشرية

إشكالية البحث

تعمل التكنولوجيا الحديثة اليوم على رفع القدرة التنافسية للدول التي انتهجت الاقتصاد المعرفي ، ولذلك نجد هذه الدول في مقدمة تصنيف التنافسية العلمية و تصنيفات اقتصاد المعرفة مثل سويسرا و السويد و كوريا الجنوبية ، فهل لو وظفت مصر التكنولوجيا الحديثة في اقتصادها و مؤسساتها هل سترفع من قدرتها التنافسية العالمية و من مكانتها في تصنيفات الاقتصاد المعرفي ؟

فروض البحث

١- هل تساهم جودة البيانات و الإحصائيات في اتخاذ قرارات سليمة و من ثم المساعدة على وصول الدولة للإقتصاد المعرفي و مستوي عالي من التنافسية ؟

٢- هل يوجد بديل عن التكنولوجيا ، وهل يمكن الإستعاضة عنها بغيرها من الوسائل التنافسية ؟

٣- هل يوجد في مصر خطة شاملة لكل مؤسسات الدولة تعمل على توطين الاقتصاد المعرفي ؟

٤- إلى أي مدي عملت التكنولوجيا الحديثة في مصر على زيادة حجم التجارة الإلكترونية و خلق فرص عمل و جذب الإستثمارات و زيادة النمو الإقتصادي ؟

٥- هل لدينا إحصائيات و بيانات عن حجم التجارة الالكترونية، وفرص العمل المعرفية، وحجم الاستثمارات المعرفية ، وحجم مساهمة المعرفة في النمو الاقتصادي في مصر ؟

٦- هل يؤدي ازدياد استخدام التكنولوجيا الحديثة في مصر إلي رفع مرتبة مصر في تصنيفات اقتصاد المعرفة و التنافسية العالمية ؟ وهل يتحسن و ضع مصر أم يزداد سوء من خلال مطالعتنا للتصنيفات العالمية ؟

منهج البحث

سوف نعتمد المنهج الاستقرائي لقراءة بعض التجارب، ثم المنهج الاستنباطي لاستنباط تجربة قريبة من التجربة المصرية يمكن تطبيقها على الدولة المصرية مع الاحتفاظ بخصائص خاصة للحالة المصرية.

خطة البحث

سوف يتم تناول هذا الموضوع في ثلاثة مباحث كالآتي :-

مبحث تمهيدي عن مدخل للاقتصاد المعرفي .

و مبحث أول عن وضع مصر في مؤشر التنافسية العالمية و مؤشر المعرفة العالمي .

و مبحث ثاني عن جهود مصر لتوطين الاقتصاد المعرفي .

مبحث تمهيدي : مدخل للاقتصاد المعرفي :-

أحدثت المعرفة طفرة كبيرة في الجوانب الاقتصادية مثل زيادة الناتج الاقتصادي العالمي و زادت منه أيضاً مساهمة قطاعا الخدمات المعتمدة على التكنولوجيا ، و عملت التكنولوجيا على تغير شكل وحجم التجارة العالمية ، وتغير في سوق العمل سواء في فرص العمل حيث أن المؤسسات أصبحت تطلب أيدي عاملة مهرة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المعروضة أو في طبيعة السوق إذ أصبح معظم الأسواق علي الانترنت بدلاً من التجمعات المحدودة من حيث المكان و الأشخاص و عمل ظهور التكنولوجيا في تحول في النظريات الإقتصادية أيضاً من النظريات الكلاسيكية إلي النيو كلاسيكية ثم منها إلي نظرية النمو الجديدة ثم إلي نظرية النمو التطوري . [٤٨٣]

و يمكن **تعريف المعرفة** بأنها مجموع الخبرات و المعلومات الكامنة في عقول – مجموع – العلماء و الخبراء و الذين هم عرضة للفناء ، وهي أشمل من المعلومات ، وهي تكون جاهزة للاستخدام ، مثل إتخاذ القرارات و إنجاز الأعمال بناءاً عليها " [٤٨٤] ، ومن أهم وسائل المعرفة العتاد – كالمحمول و الحاسب – و البرمجيات – كويندوز و جوجل و شبكة الانترنت نفسها – ، و المعرفة تكون

---

[٤٨٣] للمزيد حول النظريات الاقتصادية أ ، هبة عبد الستار عبد الموجود ، (المحددات المؤسسية لإقتصاد المعرفة دراسة الحالة المصرية) ، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد و للعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٧١ و ما بعدها .

[٤٨٤] د . محمد أحمد إسماعيل ، :" مفهوم إدارة المعرفة في العصر الحديث " ، الإتجاهات الحديثة في إدارة المعرفة ، بدون عام نشر ، ص١٧، متاح على الرابط التالي : http://www.hrdiscussion.com/hr4521.html. تم الإطلاع ٢٨-٩-٢٠١٧ .

على أنواع منها الصريحة و الضمنية و الكامنة و المجهولة و معرفة ماذا و معرفة لماذا و من و متى و أين و من . [٤٨٥]

زادت **أهمية البيانات** – الإحصائيات و الأرقام التي تصدر عن الجهات المسؤولة بالدولة – في العالم في الفترة الأخيرة لأنها اللبنة الأولي للمعرفة ، فالمعرفة تكون بيانات و هي المادة الأولى التي تستخلص منها المعلومات ، و البيانات تُمثل المادة الخام التي يتم التوصل إليها وجمعها استناداً إلى ما يحصل من أحداث ووقائع، حيث تُمثَّلُ بأرقام أو كلمات أو أشكال أو صور أو رموز بما يمكِّن من الاستفادة منها [٤٨٦] ؛ أما المعلومات هي نتاج معالجة البيانات تحليلاً أو تركيبا لاستخلاص ما تتضمنه البيانات [٤٨٧] ، والمعرفة : هي إستخدام المعلومات بطريقة ما على نحو مفيد [٤٨٨] ، وكل التفسيرات السابقة توحي بأن المعرفة تبدأ حيث تنتهي المعلومة كما توحي بأن المعلومات عنصر من عناصر المعرفة و لكن العكس غير صحيح ، والمعرفة تكمن في الاستخدام الكامل

---

[٤٨٥] للمزيد حول المعرفة يراجع د . ماجد محمد أبو شريحه ، " مفهوم المعرفة و أنواعها " ، جامعة الملك عبد العزيز ، بدون عام نشر و لا دار طبع ، ص٢١ و ما بعدها .

[٤٨٦]د. فليح حسن خلف (٢٠٠٧) إقتصاد المعرفة ، دار عالم الكتب الحديث ، الأردن ،ص٨ ، وأيضاً مفهوم العلم والمعرفة ، متاح على الرابط التالي https://faculty.psau.edu.sa/.../doc-1-doc-b132ecc1609bfcf302615847c1caa69a-origin ، تم الإطلاع ٢٥-١٠-٢٠١٧ .

[٤٨٧] د. هدى زوير ، مخلف الدعمي ، عدنان داود ، محمد العذاري (٢٠١٠) " الإقتصاد المعرفي و إنعكاساته على التنمية البشرية : نظرية وتحليل في دول عربية مختارة " ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ص٥٩ .

[٤٨٨] د. فليح حسن خلف (٢٠٠٧) إقتصاد المعرفة ، مرجع سابق ،ص١٠ .

والمكثف للمعلومات والبيانات التي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والمكتسبة ، بحيث توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق البيانات الخاصة بحالة أو ظاهرة أو مشكلة معينة أو مجال معين . [٤٨٩]

و أصبحت **البيانات** مرجعية رئيسية للتخطيط التنموي في المجال الإقتصادي و الإجتماعي ؛ بل يمكن القول بأن توجيه الاستثمار نحو منطقة جغرافية أو تحويله عنها قد أصبح عماده الأساسي المرجعية لتلك البيانات ، و يمكننا الاعتراف بأن نجاح أو إخفاق إي مجتمع متوقف على جودة أو رداءة البيانات ، وحسن أو سوء توظيف تلك البيانات ، و بالنظر إلى مشاكل جودة البيانات يتضح دائماً – في مصر – أنها تظهر بعد فوات الأوان ؛ بعد اتخاذ القرار الخاطئ ، وبعد أن تكون قد أهدرت الأموال و الطاقات وأحياناً بعد أن تكون حدثت نتائج كارثية ، و تطلق الجودة للدلالة على المهارة العالية للمنتج ، وتطلق أيضاً للدلالة على البيانات عندما تكون صالحة للإستناد عليها لإتخاذ قرارات سليمة .[٤٩٠]

---

[٤٨٩] أ . محمد أنس أبو الشامات ، " اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد ٢٨ العدد الاول ٢٠١٢ ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ص 594 .

[٤٩٠] د . أماني الريس ، " تطوير قيمة البيانات والإحصاءات الرسمية في العالم اليوم " سلسة قضايا التخطيط ، الصادرة عن معهد التخطيط القومي ، العدد (٢٣٣) مارس ٢٠١٢ ، ص٣,٢ .

و عرف مكتب الإحصاء الأوربي جودة البيانات بأنها " مجموعة السمات و الخصائص في المنتج أو الخدمة الإحصائية التي تلبي احتياجات المستخدم وتنول رضاه ". [٤٩١]

ويمكن تحديد **خصائص البيانات** في أنها يجب أن تكون دقيقة ، ودرجة الدقة تختلف من مجال على آخر ، أيضاً يجب أن تكون ذات صلة بالموضوع محل البحث فلا تكون خارجة عنه ، ويلعب توقيت صدور البيان عامل مهم في نجاحه حيث سيترتب عليه إتخاذ قرارات ؛ فربما لو تأخر البيان عن وقته لما استطعنا إتخاذ تلك القرارات ، وأيضاً يجب أن يكون البيان كامل فلا يغطي بعض الحالات دون بعضها ، و يجب أيضاً أن تكون هناك سهولة في الوصول لتلك البيانات ، و يجب أن تكون متماسكة ومتناسقة [٤٩٢] ، ويجب أن يكون هناك إطار قانوني يحكم مسألة إعداد البيانات و أن ينص القانون المعني بإعداد الإحصائيات في مصر على ضرورة أن تقوم جهة معنية بإعداد البيانات دون غيرها و ذلك علي خلاف القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٠ المعمول به حالياً في مصر و الذي ينظم عملية جمع البيانات و يحدد الجهات المعني بها جمعها .

ويختلف مفهوم **التنافسية** باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة ، أو قطاع ، أو دولة ؛ فالتنافسية على صعيد منشأة تسعى إلى كسب حصة في

---

[٤٩١] مكتب الإحصاء الأوروبي ، متاح على الرابط التالي : https://context.reverso.net ، تم الاطلاع 12 -5-2017

[٤٩٢] د . أماني الريس ، " تطوير قيمة البيانات والإحصاءات الرسمية في العالم اليوم" ، مرجع سابق ، ص٤ .

السوق الدولي ، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة، وهاتان بدورهما تختلفان عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها ومن ثم رفع معيشة مواطنيها ، و الفكر التقليدي السائد في العديد من الأوساط التجارية الدولية وحتى على مستويات التخطيط الحكومي الشامل يربط مفهوم التنافسية بسعر صرف تفضيلي أو ميزان تجاري إيجابي أو صناعة مدعومة أو حتى معدل تضخم متدني ؛ إلا أن التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإرادة الدولة الساعية لرفع تنافسيتها إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو مادية مما يعمل على رفع مستوي معيشة المواطن .[٤٩٣]

أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات **كميزة تنافسية** من أهم العناصر التي تساعد المؤسسات على مواجهة قوة المنافسين في نفس الصناعة و ذلك من خلال التميز باستخدام أساليب تكنولوجية حديثة و متطورة سواء في إعداد السلع أو في برامجها التسويقية أو في تقديم خدمات ما بعد البيع وقبله ، و على اعتبار أن الموارد الملموسة تتواجد داخل أو في محيط المؤسسة ، فان الميزة التنافسية التي تحققها غير دائمة، لما قد تتوفر من فرص للمؤسسة المنافسة في تقليدها، أو الحصول عليها ضمن اجل زمني معين، من هذا المنطلق اتجه تركيز المفكرين على خلق القيمة المضافة وتحقيق الميزة التنافسية الدائمة – يكتسبن قوة وديمومة

---

[٤٩٣] د رياض بن جليلي ، من التنافسية على الصعيد الدولي إلى المنافسة على الصعيد الوطني ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، بدون عام طبع ، ص ١٦، متاح على الرابط التالي :.www.arab-api.oro\course38\pavp89021-7-8 pdf ، تم الاطلاع ٢٣-٦- ٢٠١٧ .

أطول – إذا اعتمد على الموارد الغير ملموسة المجردة ، فهذه الموارد لا يمكن إيجاد بديل لها نظرا لطابعها الضمني لأنها تكونت نتيجة تدريب تنظيمي ، مما يعني أن المورد لتحقيق الميزة التنافسية الدائمة مرتبط بالمفاهيم المعقدة والمعارف الموجودة ، والتي تنشأها المنظمة . (٤٩٤)

و تعتبر **إدارة المعرفة** هي مورد داخلي للمنظمة ، فهي من أندر الموارد التي يمكن أن تحقق ميزة تنافسية لها ، فإذا طورت المؤسسة من قدراتها ، وكفاءاتها في نموذج إدارة المعرفة فهذا المورد تتوفر فيه كل الشروط التي حددت لتحقيق الميزة التنافسية ؛ لأنها مورد ذو قيمة فعند استعمالها تسمح للمؤسسة بترقية أداءها وفعاليتها وإعادة استخدامها يؤدي إلى تطويرها وتنميتها عكس الموارد الملموسة ، و لان الخطر في إمكانية أن ينقلها المنافس ضعيف جدا نظرا لطابعها الغير مادي والمجرد، وهي أيضاً لا يمكن تقليدها لطابعها الفريد ، و هو التموضع الفضائي الزمني للمؤسسة ، و الذي يصعب بل يستحيل تقليده بنفس المعطيات ، و يصعب على المنافس تفسير وفهم العلاقة مابين المعرفة التي تمتلكها المنظمة والميزة التنافسية المحققة ، و التعقد الاجتماعي الذي يحيط بعملية إنشاء المعرفة ، و العلاقات ما بين الأفراد والتفاعلات المختلفة. (٤٩٥)

---

(٤٩٤) د. علي السلمي، خواطر في الإدارة المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005 ، ص123 .

(٤٩٥) د.فريد كورتل ، " الإدارة الفعالة للمعرفة :مصدر لتحقيق الميزة التنافسية في ظل المحيط الاقتصادي الجديد " ، مجلة كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ، الجزائر ، العدد ١٢ ، مايو ٢٠٠٧ ، ص٢٨٦ وما بعدها .

ولا يمكن إيجاد بديل استراتيجي للمعرفة فيستحيل أن يطور المنافس بموارد شبيهة و بإتباع نفس الطرق والإجراءات التي سمحت بإنشاء المعرفة و من خلال هذه الشروط التي تتوفر في المعرفة ، فتصبح بذلك المعرفة هي المعيار الحقيقي وعامل التميز في المنظمات ، و أُضيفت المعرفة كميزة تنافسية إلى الاقتصاد ما بعد الصناعي ، ما دفع البعض على التأكيد أن نجاح المؤسسات يتوقف بالدرجة الأولى على قدرتها في تطوير، و تجميع، و إدماج، و تعبئة واستغلال مجموع تدفقات المعارف . [٤٩٦]

يصبح المعيار الحقيقي للقيمة المحققة في المنظمات – في الوقت الذي تتزايد فيه الأسواق وتتطور التكنولوجيات ويرتفع عدد المنافسين وتتقادم المنتجات بسرعة مذهلة – هو الكفاءة في إنشاء المعرفة ونشرها وتجسيدها بالسرعة اللازمة في تكنولوجيات ومنتجات جديدة ، الأمر الذي يحدد الشركات الخلاقة للمعرفة حسب التعبير الذي جاء به نوناكا والذي كان البداية الرسمية للاهتمام بإدارة المعرفة ، وبالشركات المحققة للتميز انطلاقا من قدرتها على توليد المعرفة وتحويلها إلى تكنولوجيات ومنتجات .[٤٩٧]

---

[٤٩٦] د. علي السلمي، خواطر في الإدارة المعاصرة، مرجع سابق ، ص124 .

[٤٩٧] للمزيد حول المعرفة كميزة تنافسية يراجع ، د.فريد كورتل " الإدارة الفعالة للمعرفة :مصدر لتحقيق الميزة التنافسية في ظل المحيط الاقتصادي الجديد " ، مرجع سابق ، ص٢٨٦ وما بعدها .

المبحث الأول : وضع مصر في مؤشر التنافسية العالمية و مؤشر المعرفة العالمي

عملت **الحكومة المصرية** خلال الفترة الأخيرة على النهوض بالقدرة التنافسية للإقتصاد المعرفي فأعدت الإستراتيجية القومية لوزارة الإتصالات ٢٠١٢-٢٠١٧ وقد تم تنفيذ بعضها ولم يتم تنفيذ البعض الآخر [٤٩٨] ، و هذه الإستراتيجية لم تؤثر بشكل عام في وضع مصر في مؤشر التنافسية العالمية حيث يعتبر وضع مصر منذ ٢٠١٢ و هو في انخفاض ، ولذلك أعدت وزارة التخطيط إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الذي وضع رؤية لأكثر من ١٨٠ دولة حول العالم لعام ٢٠٣٠ ، وقد بدأت هذه الإستراتيجية بتقدم مصر بشكل مرضي في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧-٢٠١٨ من المركز ١١٥ في العام السابق إلى المركز ١٠٠ كما هو موضح بالجدول التالي .

جدول رقم (١)ترتيب وقيمة مؤشر التنافسية العالمي لمصر عام (٢٠٠٥، ٢٠٠٦ – ٢٠١٨، ٢٠١٩)

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠	٢٠١٠	٢٠١	٢٠١٢	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٩	٢٠١١	١	٢٠١٣	٣	٤	٥	١٦

[٤٩٨] للمزيد حول ما تم تنفيذه و ما لم يتم تنفيذه يراجع الموقع الرسمي وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري ، ورقة خلفية غير منشورة عن محور المعرفة و الإبتكار و البحث العلمي من إستراتيجية مصر ٢٠١٦-٢٠٣٠ ، معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية رقم (٢٧٧) يوليو ٢٠١٧ ، ص٩٨ و ما بعدها .

					٢٠١٠		٢٠١٢		٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ترتيب مصر	٥٢	٦٣	٧٧	٨١	٧٠	٨١	٩٤	١٠٧	١١٨	١١٩	١١٦	١١٥
قيمة المؤشر	٣,٩٥	٤,٠٢	٣,٩٦	٣,٩٨	٤,٠٤	٤,٠٢	٣,٩	٣,٧	٣,٦	٣,٦	٣,٧	٣,٧

السنوات	٢٠١٧، ٢٠١٨	٢٠١٨ ، ٢٠١٩
ترتيب مصر	١٠٠	٩٣
قيمة المؤشر	٣,٩٠	٥,٥٤

المصدر : المنتدي الإقتصادي العالمي ، تقييمات التنافسية الدولية أعداد مختلفة ، التقارير متاحة على الرابط التاليhttp://www.weforym.org/reports **، و تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٥/ ٢٠١٦ متاح على الرابط التالي** http://www3.weforum.org/docs/gcr/2015-> **،و تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩ متاح على الرابط التالي**

http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

، 2016/Global_Competitiveness_Report_2015-2016.pdf **باللغة الإنجليزية و مترجم بمعرفة الباحث بإستخدام مؤشر البحث جوجل ، و المجلس الوطني المصري للتنافسية .**

ومن الجدول السابق يتضح أن مركز مصر في مؤشر التنافسية العالمية في تدهور منذ عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧ ، ولكن بداءت في التحسن أعوام ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ بفضل إستراتيجية التنمية المستدامة ، وقد عملت وزارة التخطيط على

وضع أهداف لعام ٢٠٢٠ لمعرفة إمكانية السير على الطريق السليم من عدمه بالنسبة لرؤية مصر ٢٠٣٠ ، و يتضح أيضاً أن ترتيب مصر قد تحسن في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٧-٢٠١٨ لتحل المرتبة ١٠٠ من بين ١٣٧ دولة بعدد نقاط ٣,٩٠ [٤٩٩] ، وزاد التحسن لتصل مصر إلي المركز ٩٣ في تقرير ٢٠١٩ بعدد نقاط ٥,٥٤ . [٥٠٠]

و يمكن الوقوف علي مكانة مصر الإقليمية في مؤشر المعرفة العالمي من خلال الجدول التالي

جدول رقم (٢) ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩

الدولة	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
الامارات	١	٢٥
قطر	٢	٢٩
السعودية	٣	٣٦
البحرين	٤	٤٥
الكويت	٥	٤٦
سلطنة عمان	٦	٥٣

[٤٩٩] تقريرالتنافسية العالمية ٢٠١٧-٢٠١٨ متاح على الرابط التالي ، http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf ، تم الإطلاع ١-٥-٢٠١٨ .

[٥٠٠] تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩ متاح على الرابط التالي http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf تم الاطلاع ٥-٧-٢٠٢٠

الأردن	٧	٧٠
المغرب	٨	٧٥
تونس	٩	٨٧
لبنان	١٠	٨٨
الجزائر	١١	٨٩
مصر	١٢	٩٣
موريتانيا	١٣	١٣٤
اليمن	١٤	١٤٠

المصدر : تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩ متاح على الرابط التالي ،

http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

، تم الاطلاع علية في ٣٠-٦-٢٠٢٠

يتضح من الجدول السابق أن مرتبة اقتصاديات الدول العربية هذا العام بنظائرها في العام الماضي – مع الأخذ بعين الاعتبار أن إجمالي عدد الاقتصاديات التي شملها تقرير ٢٠١٨ كان ١٤٠ مقارنة بعدد ١٤١ في هذا العام.. يتضح أن أغلب الدول العربية قد أحرزت تحسنًا في ترتيبها، فتقدمت الكويت ثمانية مراكز، والبحرين خمسة مراكز، والسعودية ثلاثة مراكز محققة بذلك أكبر تقدم في ترتيبها من سبعة أعوام، والأردن والجزائر ثلاثة مراكز لكل منهما، والإمارات مركزان ، ومصر مركز واحد ، وقطر مركز واحد ، وحافظت دول أخرى على نفس الترتيب وهي المغرب وتونس واليمن ، بينما تراجع ترتيب اقتصاديات دول أخرى ، وكان أكثر الاقتصاديات تراجعًا هو لبنان من المركز ٨٠ إلى ٨٨ ، تليه سلطنة عمان التي انتقلت من المركز ٤٧ إلى ٥٣، وموريتانيا التي تراجعت

من المركز ١٣١ إلى ١٣٤ ، مصر والتي شغلت في الترتيب العام مركز ٩٣، فإنها حظت بترتيب متقدم في عناصر حجم السوق (٢٣) ، والبنية التحتية (٥٢) ، والقدرات الابتكارية (٦١) ، بينما أثر عليها سلبًا ترتيبها في عناصر الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي (١٣٥) ، وسوق العمل (١٢٥)، وتبني تقنيات الاتصالات والمعلومات (١٠٦) . [٥٠١]

و أعدت وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات تقييم لخطتها الخمسية ٢٠١٢-٢٠١٧ كما هو موضح بالجدول التالي :-

الهدف	المتوقع من الإستراتيجية	المتحقق الفعلي
معدلات النفاذ للإنترنت فائق السرعة	**١٣ مليون مشترك حتى عام ٢٠١٥**	**٤,١٤ مليون مشترك حتى عام ٢٠١٦**
معدل إنتشار الحاسبات في المنزل	**٤٠% من الأسر**	**٥٩,٢٤% من الأسر**
عدد بيوت التكنولوجيا على مستوى الجمهورية	**١٠٠٠ بيت تكنولوجيا**	**٧٧ بيت تكنولوجيا**
ربط المدارس و المؤسسات التعليمية بالإنترنت فائق السرعة	**١٠٠%**	**٦٩%**
التوقيع الإلكتروني	**٣هيئات حكومية**	**غير متاح**
حجم التجارة الإلكترونية	**زيادة بنسبة ٢٠%**	**١٤ مليار دولار عام ٢٠١٤**
نسبة مستخدمي العمليات البنكية على الإنترنت	**٣٠%**	**٣٦%**

[٥٠١] د . على الدين هلال ، جريدة الإخبارية الإماراتية بتاريخ ٣٢ ١٠ – ٢٠١٩ تم الاطلاع ٣٠-٦-٢٠٢٠

معدلات النمو بقطاع الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات	**من ٧-١٠%**	**١١,٥٣% عام ٢٠١٠-٢٠١١**
مساهمة قطاع الإتصالات في الدخل القومي	**٥% من العائد السيادي في الدولة**	**٥,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٤-٢٠١٥**
عائدات الملكية الفكرية	**١ مليار دولار**	**غير متاح**
حجم الإستثمارات بالقطاع	**٥٥مليار جنية مصري**	**٤٦,٩٤ مليار جنية مصري للشركات العاملة داخل مصر ، ٢٣,٨ مليون جنية للشركات العاملة بالمناطق الحرة**
عدد العاملين في التعهيد	**٧٥ ألف**	**٥٠ ألف**
عدد العاملين في تكنولوجيا المعلومات	**٣٠ ألف**	**١٠ آلاف**
عدد العاملين في مجال الإبداع	**١٠ آلاف**	**غير متاح**
عدد المناطق التكنولوجية	**٢٠ منطقة موزعة بالمحافظات**	**٦ مناطق تكنولوجية**
صادرات البرمجيات و البرمجيات المدمجة	**نصف مليار دولار خلال سنتين**	**١,٣ مليار دولار إجمالي صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات عام ٢٠١٣**
صادرات التعهيد	**٢,٥ مليار دولار**	
عدد الأسر المشتركة في خدمة الإنترنت فائق السرعة	**٤,٥ مليون أسرة عام ٢٠١٥**	**٣٩,٧%من الأسر عام ٢٠١٣**
خدمات الإنترنت على المحمول	**٨ مليون مشترك عام ٢٠١٥**	**٢٦,٠٩مليون مشترك**
نسبة الهيئات الحكومية أو الخدمية المشتركة في خدمات الإنترنت	**٥٠%**	**٢٢%**

جدول رقم (٣) مقارنة بين المتوقع في الإستراتيجية القومية للإتصالات و تكنولوجيا المعلومات ٢٠١٢-٢٠١٧ والمتحقق فعلياً

المصدر : للمزيد حول هذا الموضوع يراجع "متطلبات التحول لإقتصاد قائم على المعرفة " ، معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط ، رقم (٢٧٧) يوليو ٢٠١٧ ، ص٦١,٦٢

وكما يتضح من الجدول أنه تم تحقيق بعض الأهداف أو أعلى منها و هي : معدل انتشار الحاسبات في المنازل ، و كذلك نسبة مستخدمي العمليات البنكية عبر الإنترنت و معدل النمو بقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات و مساهمة قطاع الإتصالات في الدخل القومي ، و عدد الأسر المشتركة في خدمات الإنترنت فائق السرعة ، و أيضاً خدمات الإنترنت على المحمول ، و من الطبيعي دراسة أسباب عدم تحقق بعض الأهداف لما هو مخطط له لتذليل العقبات مثل معدلات النفاذ للإنترنت فائق السرعة ، وعدد بيوت التكنولوجيا على مستوى الجمهورية ، وربط المدارس و المؤسسات التعليمية بالإنترنت فائق السرعة ، وعدد العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وعدد المناطق التكنولوجية ، وصادرات البرمجيات و البرمجيات المدمجة ، وصادرات التعهيد ، و نسبة الهيئات الحكومية و الخدمية المشتركة في خدمات الإنترنت . [٥٠٢]

و استهدفت وزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات الاندماج في الإستراتيجية القومية لتنمية مصر ٢٠٣٠ ولذلك لم تعد خطة مستقلة بها منذ العام ٢٠١٨ ، و هذه خطوة مهمة جداً لطالما نادى بها الباحثين في مجال تطبيق الإقتصاد المعرفي في مصر ، وعقدت الوزارة اتفاقية تعاون مع منظمة الإونكتاد [٥٠٣] لتطوير التجارة الإلكترونية بمصر . [٥٠٤]

---

[٥٠٢] "متطلبات التحول لإقتصاد قائم على المعرفة " ، معهد التخطيط القومي ، سلسلة قضايا التخطيط ، رقم (٢٧٧) يوليو ٢٠١٧ ،ص٦٤ .

[٥٠٣] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد) بالإنجليزية (UNCTAD : وهي اختصارا لـUnited Nations Conferencet on Trade and Developmen ، تم

و للوقوف علي حجم الجهود التي تبذلها مصر لنشر المعرفة و بالتالي تحقيق الاقتصاد المعرفي لا بد من التعرض لمؤشر الجاهزية التكنولوجية و الذي يتكون من مؤشرين رئيسيين لكل منهما وزن نسبي مقداره ٥٠% ، وهما إعتماد التكنولوجيا و استخدام الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات ، ويقاس إستخدام التكنولوجيا من خلال : مدى توافر أحدث التقنيات ، و إستيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات و الإستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا ؛ أما استخدام الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيقاس من خلال : عدد مستخدمي الإنترنت ، اشتركات الإنترنت ذات النطاق العريض ، نطاق الإنترنت ، اشتراكات المحمول ، اشتراكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض ، و عدد خطوط الهاتف الأرضي ، و يتضح من تقارير التنافسية العالمية أن المؤشر الخاص باعتماد التكنولوجيا

إنشاء الأونكتاد كهيئة حكومية دائمة في عام1964 ، وهو الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، في مجال التجارة والتنمية. ، للمزيد من المعلومات حول منظمة الأونكتاد يراجع الرابط التالي : https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85 ، تم الإطلاع ٣-٥-٢٠١٨ .

(٥٠٤) للمزيد حول تفصيلات هذه الإتفاقية يراجع الموقع الرسمي لوزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات متاح على الرابط التالي :

http://www.mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Publications_1532018000_ar_e-Commerce-Strategy-March2018.pdf تم الإطلاع ٣-٥-٢٠١٨ .

بحاجة إلى تفعيلة في مصر لزيادة قيمة مؤشر الجاهزية التكنولوجية ؛ بينما يتوافر في مصر وبشكل جيد مؤشر إستخدام الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات .[٥٠٥]

جدول رقم (٤) مؤشر الجاهزية التكنولوجية في تقارير التنافسية العالمية من ٢٠١١ -٢٠١٩

المؤشر	٢٠١٠-٢٠١١		٢٠١٢-٢٠١٣		٢٠١٤-٢٠١٥		٢٠١٦-٢٠١٧		٢٠١٧-٢٠١٨	
	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
الجاهزية التكنولوجية	٨٧	٣,٣٢	٩١	٣,٤٣	٩٥	٣,٢١	٩٩	٣,٢٦	٩٤	٣,٥

المؤشر	٢٠١٩	
	الترتيب	النقاط
الجاهزيـــة التكنولوجية	١٠٦	٤,٠

المصدر : تقارير التنافسية العالمية للسنوات المذكورة ، من إعداد الباحث ، و تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩ متاح على الرابط التالي

http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf **تم الاطلاع ٥-٧-٢٠٢٠**

[٥٠٥] تقريـــر التنافســـية العالميـــة ٢٠١٩ متـــاح علـــى الـــرابط التـــالي http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf تم الاطلاع ٥-٧-٢٠٢٠

يتضح من الجدول السابق أن مؤشر مصر في الجاهزية التكنولوجية في تراجع مستمر و لكن حدث تقدم في عام ٢٠١٨ ، و على الرغم من تحسن المؤشر و عدد النقاط في ٢٠١٩ إلا أن الترتيب في تأخر و يرجع ذلك إلى تحسن الدول المقارنة بمصر .

و ضعت إستراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ – حتي تتمكن من متابعة ما تم انجازه – هدف يصل إليه الابتكار بحلول عام ٢٠٢٠ و هدف آخر لعام ٢٠٣٠ كما هو موضح بالجدول التالي :-

جدول رقم (٥) وضع مصر العالمي في المؤشرات الخاصة بالمعرفة و الإبتكار في تقارير التنافسية العالمية و الهدف المتوقع بحلول عامي ٢٠٢٠- ٢٠٣٠ في إستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠

مؤشر القياس	قيمة الوضع في ٢٠١٧	هدف ٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
الترتيب في المؤشر العالمي للإبتكار	٩٩	٨٥	٦٠
معدل كفاءة الإبتكار	٠,٨	٠,٥٨	١
الترتيب العالمي في مؤشر قدرة الشركات على الإبتكار	١٣٢	١٠٠	٦٠
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للتأثير المعرفي	٨٩	٨٠	٦٠
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي لنقل المعرفة	٦٩	٦٠	٣٠
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للمنتجات و الخدمات الإبداعية	٩٨	٨٥	٦٠
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات	٧٣	٥٠	٣٠
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للبنية التحتية العامة	١٢١	١٠٠	٦٠
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للاستدامة البيئية	٦٥	٥٠	٣٠

الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للإسهام المعرفي	**٧١**	**٥٠**	**٣٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للأصول غير الملوسة	**٨٩**	**٨٠**	**٦٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للإبداع الرقمي	**٧٤**	**٦٠**	**٣٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي لروابط الإبتكار	**٧٠**	**٦٠**	**٣٠**
الترتيب العالمي في مؤشر جودة مؤشرات البحث العلمي	**١٣٥**	**١٠٠**	**٦٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للإئتمان	**١٢٣**	**١٠٠**	**٦٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للإستثمار	**١٣٨**	**١٠٠**	**٦٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للتجارة و المنافسة	**١٢٤**	**١٠٠**	**٦٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للبيئة التشريعية	**١٣١**	**١٠٠**	**٦٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي لبيئة الأعمال	**١٠٥**	**٩٠**	**٦٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للتعليم	**٥٣**	**٥٠**	**٣٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للتعليم العالي	**١٠٢**	**٩٠**	**٦٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي للبحث و التطوير	**٥٠**	**٤٠**	**٣٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي لإستيعاب المعرفة	**١١٩**	**١٠٠**	**٦٠**
الترتيب العالمي في مؤشر الإبتكار الفرعي لعمالة المعرفة	**٦٩**	**٥٠**	**٣٠**

المصدر : وزراة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري ، ورقة خلفية غير منشورة عن محور المعرفة و الإبتكار و البحث العلمي من إستراتيجية مصر ٢٠١٦-٢٠٣٠ ، معهد التخطيط القومي ، سلسة قضايا التخطيط و التنمية رقم (٢٧٧) ، ص٩٨ .

يتضح من الجدول السابق أنه بنهاية عام ٢٠٢٠ سوف تقوم وزارة التخطيط برصد ما تم تحقيقه من تلك الإستراتيجية وتدرس الوضع من حيث المحقق و غير المحقق و نري – من وجهة نظرنا المتواضعة – أنه على الجهات

المعنية بتنفيذ إستراتيجية مصر ٢٠٣٠ بوضع أهداف جزئية أخري لأعوام ٢٠٢٣، ٢٠٢٧ .

لا يتم حصر أو الإعلان عن ما تم إنجازه في إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ عنه من قبل جهة معينة – شأنه شأن مشكلة إعداد البيانات في مصر – ويمكننا الزعم بأن إستراتيجية التنمية المستدامة رفعت بالفعل من وضع مصر التنافسي خلال العام الأول لها من المركز ١١٥ الى المركز ١٠٠ [٥٠٦] ، ومن عوار رؤية مصر ٢٠٣٠ أنها لم تحدد مركز لمصر في تقرير التنافسية العالمية مخطط لبلوغه عام ٢٠٣٠ ، وإنما اكتفت بالإشارة لاستهداف رفع مكانة مصر في تقرير التنافسية العالمية [٥٠٧] ، ونحن نهيب بلجان تطوير رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى تحديد مركز لمصر يمكن الوصول إليه و المحافظة علية في ٢٠٣٠ .

و سوف نعرض لمؤشر المعرفة العالمي الذي تصدره مؤسسة بن راشد ال مكتوم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠١٧ ، و يعتمد التصنيف على سبعة مؤشرات فرعية و هي التعليم قبل الجامعي ، والتعليم التقني و التدريب المهني ، و التعليم العالي ، و البحث و التطوير و الإبتكار ، و

---

[٥٠٦] تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٨ ،غير مرقم .

[٥٠٧] استراتيجية التنمية المستدامة ، رؤية مصر ٢٠٣٠ ، الأهداف ومؤشرات الأداء ، مؤتمر دعم وتنمية الإقتصاد المصري ، متاح على الرابط التالي ، http://sdsegypt2030.com/wp-content/uploads/2015/12/Vision3.pdf ، تم الإطلاع ٢٨ – ٤-٢٠١٨ .

تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، و الإقتصاد ، ة البيئات التمكينية ، و نعرض لموقف مصر في مؤشر المعرفة العالمي كما يلي :-

جدول رقم (٦) تصنيف مصر في مؤشر المعرفة العالمي من عام ٢٠١٧-٢٠١٩

الأعوام	المؤشر العام	التعليم قبل الجامعي	التعليم التقني و التدريب المهني	التعليم العالي	البحث و التطوير و الإبتكار	تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات	الإقتصاد	البيئات التمكينية
٢٠١٧	٣٩,٦	٤٤,٩	٤٤	٤٢,١	٢٦,٥	٤٤,٢	٤٠,٥	٤٧,٤
٢٠١٨	٣٩	٤١	٤١,٥	٤١,٧	٢٧,٢	٤٤,٢	٤١,٣	٤٦,٤
٢٠١٩	٤٢,٥	٤٩,٢	٤٤,٨	٤٤,٣	٢٧,٧	٤٧,٣	٤٢,٧	٥١,٥

المصدر : مؤشر المعرفة العالمي عن الأعوام ٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩ ، متاح على الرابط التالي https://www.knowledge4all.com/ar/HeatMap ، تم الاطلاع ١٥-٨-٢٠٢٠ .

يتضح من الجدول السابق أنه حدث تحسن في كافة المؤشرات في عام ٢٠١٩ عن كلاً من عامي ٢٠١٨و ٢٠١٧ و ذلك بفضل إستراتيجية التنمية المستدامة و كانت المؤشرات عام ٢٠١٧ أفضل من المؤشرات عام ٢٠١٨ كما في الجدول .

المبحث الثاني : جهود مصر لتوطين الاقتصاد المعرفي

بلغ حجم **التجارة الإلكترونية** في مصر بصفة عامة ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ [٥٠٨] ، وتعتبر التجارة الداخلية الالكترونية هي التي تمثل الوزن النسبي الأكبر من التجارة الإلكترونية في مصر بصفة عامة ، ويؤكد البعض أنها بلغت ٦٠٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٧[٥٠٩] ، وقد قامت مصر بالتجاوب مع السوق و التجارة الإلكترونية العالمية في إطار النظام الإقتصادي الدولي المعاصر ، حيث تم إنشاء أول سوق إلكترونية للصناعة المصرية و ظهور بعض الأسواق الإلكترونية بمصر في مجالات عدة من الأدوية و الأثاث و السجاد بهدف زيادة الصادرات إلى الخارج ، وقد بلغ عدد الشركات المصرية التي تتعامل إلكترونياً حوالي ٢٤٠٠ شركة [٥١٠] ، وعدد المواقع الإلكترونية العربية على الإنترنت ١٣٠

---

[٥٠٨] تقرير مجلس الشورى بجلسة يوم الاثنين ٢٠٠٤/٢/٩ بشأن قانون التوقيع الإلكتروني المصري ، ومضبطة مجلس الشعب المصري الفصل التشريعي الثامن دور الانعقاد العادي الرابع مضبطة الجلسة الثانية و الخمسون بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٤ ص١١٠ .

[٥٠٩] د / حسين عمران ، رئيس قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية ، الأهرام الإقتصادي ، الاثنين الموافق ٢٧ –١٠– ٢٠٠٧ – العدد ٢٠٢٣ السنة ١٢٦ بشأن قيام نقطة التجارة الدولية بتوحيد الإحصائيات للقضاء على تضارب البيانات ، غير مرقم .

[٥١٠] د / حسين عمران ، رئيس قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية ، الأهرام الإقتصادي ، الاثنين الموافق ٩ –٤– ٢٠٠٧ – العدد ١٩٩٧ السنة ١٢٦ صفحة جورنال التجارة ، غير مرقم .

ألف موقع منها ١٦ ألف موقع مصري [٥١١] ، و في الفترة الأخيرة لا نستطيع الحصول على أرقام قاطعة بشأن حجم التجارة الإلكترونية في مصر إلا كلام لجرائد عاري من أي توثيق فنجد من يقول حجم التجارة الإلكترونية في مصر في ٢٠١٩ ٢,٦مليون دولار يعني ما يساوي ٤٦,٨ مليون جنيه مصري [٥١٢] ، ونجد أيضاً من يقول أن حجم التجارة الإلكترونية في مصر في ٢٠١٩ ٢ مليار دولار [٥١٣] ومن يقول إن حجم التجارة الإلكترونية في مصر في ٢٠١٩ ٦٨ مليار دولار .[٥١٤]

و من خلال الزيارات التي قام بها الباحث إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء و الإتحاد العام للغرف التجارية المصرية و ووزارة التجارة و الصناعة تبين انه لا يوجد في مصر أرقام رسمية عن حجم التجارة الإلكترونية و لا يتم تصنيع – و بالتبعة – تصدير أي أدوات إلكترونية فوق الراديو ؛ ولذلك

---

[٥١١] "الجوانب الإقتصادية للبيع عبر الإنترنت دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري " ، رسالة دكتوراه ، الباحثة : نفين محمود حامد المنطاوي ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠١٢ ، ص ١٥٩ .

[٥١٢] بوابة الأهرام ،متاح على الرابط التالي https://www.google.com.eg/search في عدد السبت ٤ مايو ٢٠١٩ .

[٥١٣] جريدة اليوم السابع ، متاح على الرابط التالي https://www.youm7.com/story/2019/5/14/ تم الإطلاع ٢٧ -٩-٢٠١٩ .

[٥١٤] جريدة البورصة ، عدد ١٧-٩-٢٠١٩ ، متاح على الرابط التالي ، https://alborsaanews.com/2019/09/17/1245139 ، تم الاطلاع ٢٧-٩-٢٠٢٠ .

فإحصائيات التجارة الإلكترونية في مصر لم تولد بعد ، و من أبرز معوقات التجارة الالكترونية الفجوة الرقمية بيننا و بين الدول المتقدمة . [٥١٥]

تم إطلاق **برنامج دعم صادرات الشركات من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات**[٥١٦] لأول مرة عام ٢٠١٠ بهدف مُساعدة الشركات المصرية على زيادة صادراتها من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات ودعم النمو الاقتصادي وزيادة قدراتها التنافسية ، ومنذ ذلك الحين وخلال الدورات السابقة استطاعت الهيئة أن تدعم عدد كبير من الشركات المصرية المصدرة لمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات بواسطة ميزانية سنوية مُحددة للبرنامج وهو ما ساهم في وصول إيرادات الصادرات المصرية للشركات المشتركة إلى الأسواق الخارجية إلى معدلات مرتفعة ، وخلال الدورات الثمانية السابقة لبرنامج دعم الصادرات قدمت الهيئة الدعم اللازم لعدد ١٦٧ شركة محلية واستحقت دعم بقيمة ٢٨٠ مليون جنيه مصري من الدعم النقدي المباشر ، وأسهم البرنامج في زيادة حجم صادرات تكنولوجيا المعلومات بإجمالي ٥.٨ مليار جنيه مصري من العائدات ،

---

[٥١٥]"إقتصاديات التجارة الإلكترونية" ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مقدمة من الباحث احمد فرج محمود ، ٢٠٠٣ ، ص١٨٩ .

[٥١٦] يعد برنامج **دعم صادرات الشركات من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات IT Export** أحد البرامج الإستراتيجية لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات لتحفيز الصادرات المصرية من خدمات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة القدرة التنافسية للشركات المصرية. وتُعد الهيئة من المؤسسات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي استطاعت ابتكار مثل هذا البرنامج الذي تحصل الشركات المؤهلة بموجبه على خص دعم نقدي مباشر على العائدات المُحصلة من الصادرات ذات القيمة المضافة خلال إطار زمني محدد.

وفي ٢٠١٨ أطلقت هيئة إيتيدا دورة جديدة من البرنامج للسنة التاسعة بميزانية بلغت ٥٠ مليون جنيه تحت رعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات . [٥١٧]

قامت مصر بإنجازات أيضاً علي مستوي **البنيــة الأساسـية** و يمكن استعراض مؤشراتها من خلال استعراض عدد المشتركين بخدمات الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات – كلما زاد عدد المشتركين كلما دل ذلك على متانة و سعه الرقعة المغطاة بخدمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات – فقد بلغ إجمالي مشتركي الهاتف المحمول في مصر ٩٣.٧٠ مليون مشترك في يناير ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٩٥.٤٣ مليون مشترك في يناير ٢٠١٩ بمعدل تغير سنوي ٠,٥٠% بعدد مشتركين حوالي ٢,٤٣ ، و بلغ معدل انتشار التليفون المحمول إلى ٩٥,٠٩% يناير ٢٠١٩ مقارنة بنحو ٩٥,٥٩% يناير ٢٠٢٠ بمعدل تغير سنوي ٠,٥٠%/ ، و ارتفع إجمالي مستخدمي الإنترنت عن طريق المحمول ٣٤,١٣ مليون مستخدم في يناير ٢٠١٩ مقارنة بنحو ٤٢,٣٠ مليون مستخدم بنهاية يناير ٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوي٢٣,٩٣% .[٥١٨]

و ارتفع إجمالي مستخدمي USB Modem إلى ٣,١٥ بنهاية يناير ٢٠١٩ و ذلك مقارنة بنحو ٣.٦١ بنهاية يناير ٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوي

---

[٥١٧] للمزيد حول هذا الموضوع يراجع برنامج **دعم صادرات الشركات من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات المصري "ايتيدا" متاح على الرابط التالي** https://www.itida.gov.eg تم الاطلاع ٢٩ -١٢-٢٠١٩

[٥١٨] الموقع الرسمي لوزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات ، متاح علي الرابط التالي http://www.mcit.gov.eg/ar " نشرة مؤشرات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات فبراير ٢٠٢٠ | عدد شهري ، ص ١٧.

١٤,٩١%. ارتفع إجمالي وصلات الإنترنت فائق السرعة (ADSL) إلى ٦.٦٣ مليون وصلة نهاية يناير ٢٠١٩ مقارنة بنحو ٧,٢٤ مليون وصلة بنهاية يناير ٢٠٢٠بمعدل نمو سنوي ٧,٦٧% ؛ بلغت نسبة منشآت القطاع الخاص التي تستخدم الانترنت نحو ٦٥.٧% بينما بلغت نسبة منشآت القطاع الخاص التي لديها إنترنت ٤١.٢%. بلغت نسبة منشآت القطاع الخاص التي تستخدم الحاسب الآلي في التعامل مع الشبكة الدولية ٢.٦٢% بينما كانت نسبة منشآت القطاع الخاص التي تستخدم الانترنت في الحصول على معلومات عن السلع والخدمات ٦٠.٧%.بلغت نسبة منشات القطاع الخاص التى تتعامل مع التجارة الالكترونية بيعا نحو ٧% وشراء ٦% ، بلغ عدد شركات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تم تأسيسها خلال شهر يناير ٢٠١٩ ١٤٠شركة مقارنة ب ١٣٩ شركة تم تأسيسها خلال يناير ٢٠٢٠ ؛ في حين بلغت رؤوس الأموال لهذه الشركات ١٤٣,٢٧ مليون خلال يناير ٢٠١٩ مقارنة ب ٢٧,٥٣ مليون جنية خلال يناير ٢٠٢٠ [٥١٩] ، و تم أيضا إنشاء القرية الذكية بالسادس من أكتوبر و قريتين بكلاً من مدينة برج العرب و أسيوط الجديدة عام ٢٠١٦ ، و تعتزم الدولة إنشاء قريتين في كلا من مديتي السادات و بني سويف.[٥٢٠]

تسعى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية إلي **تقديم التدريب و التنمية البشرية** ، و تهدف من خلال ذلك إلى تمكين أفراد المجتمع، وخاصة الشباب، من خلال الحصول على الأدوات والمهارات اللازمة للتطور

---

[٥١٩] المرجع السابق ، ص ١٨.

[٥٢٠] الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات ، متاح على الرابط التالي ، http://www.mcit.gov.eg/ar ، تم الاطلاع ٢-١٠- ٢٠١٧ .

والعيش في مجتمع قائم على المعرفة ، وتهدف جهود الوزارة في هذا الصدد إلى تنمية قدرات الموارد البشرية بالتعاون مع الجهات المعنية في مختلف القطاعات، من خلال تدريب الكوادر المصرية الشابة على أحدث التقنيات في مجالات أمن المعلومات ، والذكاء الاصطناعي والنظم المتكاملة ، وتطوير البرمجيات وتحليل البيانات ، هذا بالإضافة إلى إتاحة المحتوى الإلكتروني من خلال منصة تعليمية تفاعلية ،

قامت وزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات بعدة خطوات منها ، مبادرة رواد تكنولوجيا المعلومات ، و نوادي تكنولوجيا المعلومات . [٥٢١]

[٥٢١] للمزيد حول هذا يراجع الموقع الرسمي لوزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات المصريه ، http://www.mcit.gov.eg/Ar/Human_Capacity ، تم الإطلاع في ٢٩-١٢-٢٠١٩ .

و يوجد عدة برامج للحوافز التي تقدمها الهيئة لتشجيع الشركات على ***زيادة استثماراتها*** *في مجال الالكترونيات منها برنامج "جذب رأس المال" وهو برنامج يتضمن تمويل شراكة محلية مع إحدى الشركات العالمية أو قيام شركة محلية منفردة بتصنيع أحد المنتجات الواعدة أو أحد مكوناتها المغذية ذات التكنولوجيا المتطورة ، برنامج رأس المال لتحديث الصناعات المغذية": ويتضمن تمويل جهة محلية لتطوير إمكانات صناعات مغذية موجودة بالفعل ، برنامج دعم "نفقات التشغيل" والذي يستهدف زيادة القدرة التنافسية لبعض المكونات المصنعة محلياً والهامة للمنتجات الواعدة مثل تصنيع الدوائر الالكترونية المطبوعة، وتغليف الشرائح الالكترونية الدقيقة، والسماعات، والبطاريات الليثيوم ، برنامج "تمكين التصميمات المبدعة" وهو برنامج مصمم لتمويل مشروعات البحث والتطوير و إبداع مكونات الكترونية في الأجهزة الكهربائية والسيارات وغيرها .*[٥٢٢]

---

[٥٢٢] الموقع الرسمي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) ، (تحت عنوان " مصر تصنع الإلكترونيات " http://itidanew.linkdevsite.com/Arabic/Pages/Electronics-Industry.aspx ، تم الاطلاع ٣٠-١٢-٢٠١٩ .

ويتضمن برنامج "تنمية شركات التصميم": تمويل أبحاث الشركات العاملة في مجال انترنت الأشياء ، والأجهزة القابلة للارتداء ، وأنظمة المدن الذكية ، وشرائح تقنية الليد ، والنظم الكهروميكانيكية الصغرى ، والتمويل الأولى لشركات الالكترونيات الناشئة ، وإتاحة التمويل لبرامج التصميم الالكتروني ، وأدوات تطوير واختبار المنتجات ، وتمويل تكاليف براءات اختراع التصميمات على المستوى الدولي ، و برنامج "تمويل التسويق" ، و تمويل استخراج شهادات الجودة وتمويل إنشاء مراكز محلية معتمدة يمكنها إصدار مثل هذه الشهادات ، وتمويل مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في معارض الدولية وزيارات العمل بالخارج ، وتمويل الحصول على الدراسات والتقارير اللازمة لزيادة صادراتها ، وبرنامج "حوافز التصدير" لشركات التصميم الالكتروني والذي يقوم على تمويل الأعباء التصديرية للشركات من خلال التعاون مع وزارة الصناعة والتجارة. [٥٢٣]

ساعدت برامج الإصلاح التي انتهجتها الحكومة المصرية في مجال الاستثمار على إتاحة الفرص العديدة أمام المستثمرين الأجانب لإنشاء وتوطين استثماراتهم في مصر ونتيجة لهذه الجهود قفزت مصر إلى مستويات متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي وغيرها من التصنيفات الائتمانية مثل تصنيفات "فيتش"[٥٢٤] و"موديز"[٥٢٥] التي تمنح الاقتصاد المصري

---

[٥٢٣] المرجع السابق ، غير مرقم .

[٥٢٤] شركه متخصصة في التصنيفات و تأسست من قبل جون نولز فيتش في ٢٤ ديسمبر ١٩١٣ في مدينة نيويورك باسم شركة فيتش ، يقع مقرها الرئيسي المزدوج في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ولندن، المملكة المتحدة للمزيد حول هذا يراجع ويكيبيديا متاح على الرابط التالي https://ar.wikipedia.org/wiki/ تم الاطلاع ١٩ –٥ –٢٠٢٠ .

[٥٢٥] هي شركة قابضة، أسسها جون مودي في عام1909 ، و تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية .و تسيطر مؤسسة موديز على ما يقارب ٤٠% من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم للمزيد حول هذا

نظرة مستقرة نسبيا ، وترجع معظم هذه التصنيفات والمؤشرات العالمية هذه النظرة المستقرة إلى مشروعات البنية التحتية التي تهتم الحكومة المصرية بتنفيذها وذلك إلى جانب التطورات الإيجابية المتعلقة بكفاءة سوق العمل . (٥٢٦)

وتعتبر تكاليف ممارسة العمل التجاري في مصر أقل بكثير مقارنة بدول أوروبا الشرقية ومن بعض الأسواق الناشئة المنافسة ، وذلك إلى جانب استقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي ، بما يحافظ على القدرة التنافسية من حيث التكلفة وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، و كما قامت الحكومة بإنشاء "الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة" مما يخلق ثقافة خدمة العملاء القائمة على الاستجابة السريعة لاحتياجات المستثمرين وتقديم المشورة بشأن السياسات المشجعة للاستثمار، وذلك إلى جانب دورها في جمع خدمات ٣٢ من الهيئات الحكومية في مكان واحد لتبسيط وتسريع خدمات المستثمرين وتوفير إجراءات مبسطة لضمان أن يتم تأسيس الشركات خلال ٧٢ ساعة ، وفي ظل وجود "ايتيدا" التي تعمل على دعم احتياجات المستثمرين وخاصة في مجال

يراجع ويكيبيديا متاح على ارابط التالي https://ar.wikipedia.org/wik تم الاطلاع في ١٩ – ٥– ٢٠٢٠ .

(٥٢٦) الموقع الرسمي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) ، (تحت عنوان " كيف تنشئ استثماراً تكنولوجياً في مصر " http://itidanew.linkdevsite.com/Arabic/Pages/Electronics-Industry.aspx ، تم الاطلاع ٣٠-١٢-٢٠١٩ .

التعهيد ، أصبح التأسيس لاستثمار تكنولوجي الآن في مصر أسهل من أي وقت مضى. [٥٢٧]

تشتهر مصر بمكانتها كمنافس عالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات – خصوصاً خدمات التعهيد – حيث تستفيد بشكل مستمر من ركائزها القوية في هذا المجال والتي تتمثل في الموقع الجغرافي المحوري، ووفرة المواهب، وتكاليف التشغيل الملائمة ، وتجعل هذه الميزات التنافسية مصر دائما محط أنظار المراكز البحثية والاستشارية ذائعة الصيت عالمياً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بل وتصدرت أيضاً قائمة تصنيفاتها كواحدة من أبرز المواقع الجاذبة للاستثمار التكنولوجي ، وبما يُعرَف عنها كمنافس ذائع الصيت على المستوى العالمي وكواحدة من أبرز المواقع الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات .[٥٢٨]

و تمتلك مصر بيئة قادرة على احتضان الاستثمارات الأجنبية في مجالات تعهيد تكنولوجيا المعلومات ، وإدارة نظم الأعمال ، و تعهيد النظم المعرفية ، وغيرها من مجالات الاستثمار التكنولوجي ، وقد تولت "إيتيدا" منذ إنشائها في عام ٢٠٠٤ مهمة وضع مصر على خريطة المواقع العالمية لتقديم خدمات التعهيد ، وعملت منذ ذلك الحين على أنها الاستشاري الاستراتيجي الذي يقدم خدمات

---

[٥٢٧] المرجع السابق ، غير مرقم .

[٥٢٨] الموقع الرسمي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) ، (تحت عنوان " لماذا تستثمر في مصر " http://itidanew.linkdevsite.com/Arabic/Pages/Electronics-Industry.aspx ، تم الاطلاع ١٦-٩-٢٠٢٠ .

الأعمال النهائية والدعم المالي للمستثمرين من الشركات الدولية التي تسعى إلى تعزيز عروضها العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات ، والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات ، ومساعدتها أيضاً على توسيع نطاق أعمالها في مصر [٥٢٩].

و تقوم "ايتيدا" خلال مسيرة توطين المستثمرين الأجانب لأعمالهم بتوجيههم والقيام بجميع أنشطة الفحص النافي للجهالة بما في ذلك جمع المعلومات ، والزيارات الميدانية ، ودراسات الحالة وغيرها ، وذلك إلى جانب تسهيل ومتابعة إجراءات التأسيس ، وتوفير الحوافز اللازمة لدعم احتياجات أعمال الشركة ، ونظراً لذلك فقد تمكنت "ايتيدا" من النجاح في دعم مراكز التعهيد الخارجي ومساعدتها على توسيع عملياتها في مصر وقهر أي معوقات قد تحول دون ذلك ، وبالتزامن مع ذلك، تسعى "ايتيدا" إلى تعزيز الفرص الكفيلة بتحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في مصر بما في ذلك التعاون مع المحللين، والشركات الاستشارية العالمية المتخصصة في مجال التعهيد، والتواصل مع مكاتب التمثيل التجارية المصرية ، و الملحقيات التجارية الأجنبية ، والمشاركة في الأحداث والمناسبات الكبرى ذات الصلة بالتعهيد [٥٣٠]

---

[٥٢٩] الموقع الرسمي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) ، (تحت عنوان " برنامج محفزات الأعمال مركز الإبداع "
http://itidanew.linkdevsite.com/Arabic/Pages/Electronics-Industry.aspx
. تم الاطلاع ١٦-٩-٢٠٢٠ .

[٥٣٠] الموقع الرسمي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) ، (تحت عنوان " لماذا تستثمر في مصر " ، تم الاطلاع ، مرجع سايق .

و يمكن أن يقدم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مساهمة كبيرة في نمو إنتاجية العمل، وتوسع الاستثمارات ، وتجدد الرصيد الرأسمالي القائم، والسماح للتكنولوجيات الجديدة بالدخول في عملية الإنتاج ، وفي حين أن بعض البلدان شهدت زيادة إجمالية في مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي على مدى العقد الماضي ، فقد كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنطقة الأكثر حيوية للاستثمار؛ حيث أظهرت الدراسات أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ساهم في زيادة النمو الاقتصادي في أغلب دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) بحوالي 0.35 نقطة مئوية من النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 –1995 ، وبحوالي 0.9 نقطة مئوية من النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة1995 – 2003 [٥٣١]، و مصر عضو في هذه المنظمة و من المؤكد أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ساهم في زيادة النمو الاقتصادي و لاكن و كما ذكرنا ليس لدينا في مصر إحصائيات و بيانات تبين لنا حجم هذا النمو.

ويرتبط الأثر الاقتصادي الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوجود قطاع إنتاج سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؛ فوجود هذا القطاع يمكن أن يكون ذو مكانة هامة بالنسبة للنمو، نظرا لأن الإنتاج في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات صار يتسّم بالتقدم التكنولوجي السريع والطلب

---

(531) Dirk Pilat, Organisation for Economic Co-operation and Development , The economic impacts of ICT on firms and economies, p 3 , متـاح https://www.itu.int/net/wsis/newsroom/background/docs/.../pilat.pdf على الرابط التالي

قوي جدا ، ولذلك فإن القطاع قد نما بسرعة، وقام بتقديم مساهمة كبيرة للنمو الاقتصادي والعمالة والصادرات ، بالإضافة إلى أن وجود قطاع تكنولوجيا معلومات واتصالات قوي يساعد الشركات التي ترغب في استعمال التكنولوجيا، بحيث تستطيع الحصول على مزايا من خلال تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض محددة؛ إذن فإن توفرّ قطاع تكنولوجيا معلومات واتصالات إنتاجي ، من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي .[٥٣٢]

و قد بلغت نسبة مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتصنيع الإلكتروني في الناتج المحلي الإجمالي المصري ٤% للعام المالي ٢٠١٨ /٢٠١٩[٥٣٣] ، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ٧٠,٣ مليار للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ و ٨٠,١ مليار للعام ٢٠١٨/٢٠١٧ و ٩٣,٤ مليار للعام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ ، وقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ١٣,٥ % للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ و ١٤,١% للعام ٢٠١٨/٢٠١٧ و ١٦,٦% للعام ٢٠١٨/ ٢٠١٩.[٥٣٤]

---

[٥٣٢] المرجع السابق ، ص ٤ .

[٥٣٣] موقع وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات المصرية ، متاح على الرابط التالي ، http://www.mcit.gov.eg/Indicators/Ar/Indicators.aspx تم الاطلاع في ٢٤-١٢ ٢٠١٩ .

[٥٣٤] للمزيد حول هذا يراجع الموقع الرسمي لوزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات المصريه ، متاح على الرابط التالي ، http://www.mcit.gov.eg/Ar/Human_Capacity ، تم الإطلاع في ٢٩-١٢-٢٠١٩ .

.

و نري – من وجهة نظرنا المتواضعة – أننا لم نستطع الوقوف علي أرقام بشأن عدد فرص العمل التي ولدتها تكنولوجيا المعلومات ، و لا حجم زيادة الاقتصاد المعرفي في الدخل القومي ولا في الاحتياطي الأجنبي ، و لا الزيادة في حجم الناتج الصناعي في مصر بسبب عدم وجود جهاز إحصاء علي كفاءة عالية وموكل إلية إعداد الإحصائيات عن كل الأنشطة على مستوي الدولة ، وعدم وجود قانون ينظم مسألة جمع البيانات على كفاءة عالية ، و تعدد جهات رصد البيانات مما جعل بيانات في مجالات حيوية كهذه تضيع بين عدت جهات يعتمد كلا منهم على الآخر في القيام بجمع البيانات المختصة بمجال معين .

و تأثير التكنولوجيا في الاقتصاد المصري ضعيف جداً باستثناء السنتين الأخيرتين ٢٠١٨ –٢٠١٩ حيث حدث تقدم ملموس في ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية من ١١٥ عام ٢٠١٧ الي ١٠٠ عام ٢٠١٨ ثم إلي ٩٣ عام ٢٠١٩ .

الخاتمة

توصلنا إلي أننا في مصر لدينا جهات كثيرة معنية بجمع البيانات و لدينا تعريفات مختلفة للموضوع المجموع عنه البيانات و هذا يؤدي إلى صدور بيانات مختلفة حسب الجهة مصدرة البيانات عن نفس الموضوع و عن نفس الفترة الزمنية ، وتوصلنا إلي عدم تناسب القانون الذي ينظم عملية جمع البيانات رقم ٣٥لسنه ١٩٦٠ بسبب انه قديم جداً و يعجز عن جمع البيانات فيما يخص الاقتصاد المعرفي ، و توصلنا إلي مقصود التنافسية و المقصود في البحث وهو استغلال الدولة موردها المتاحة الاستغلال الأمثل و رفع الدول مستوي معيشة مواطنيها ، و وقفنا على كون المعرفة مصدر استراتيجي للتنافسية لا يمكن تعويضه بمصادر آخري للتنافسية .

و توصلنا في المبحث الأول كيف أن المؤسسات المصرية كانت تعد خطط أُحاديت الجانب و تعمل على تنفيذها كوزارة الاتصالات التي وضعت خطة خمسيه عن الفترة من ٢٠١٢– ٢٠١٧ و توصلنا أنه لأول مرة تضع وزارة التخطيط خطة متوسطة الأمد تلتزم بها كل المؤسسات و هي إستراتيجية ٢٠٣٠ ، و توصلنا إلي مدي الانجاز الذي حققته مصر في التصنيفات العالمية المعنية بالتنافسية و المعرفة .

و توصلنا في المبحث الثاني إلي الجهود التي بذلتها مصر لتوطين الاقتصاد المعرفي من إنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات و البرامج التي قدمتها لدعم الصادرات و تحفيز الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في مصر و البرامج التي تعمل على تدريب الكوادر البشرية و النهوض برأس المال الفكري و الدعم الذي قدمته الهيئة لصناعة خدمات التعهيد و الدعم الذي قدمته

للمشروعات التكنولوجية الصغيرة مثل برنامج " من مجرد فكرة إلي منتج قادر علي المنافسة " ، و برنامج " محفزات الأعمال و مركز الإبداع " ، والبرنامج المصري الاسباني للابتكار ، و جهود الحكومة في إنشاء عدد من القرى الذكية مثل القرية الذكية في السادس من أكتوبر و منطقة المعادي التكنولوجية ، و واحات السليكون ، والقرى الذكية التي تم إنشأها عام ٢٠١٦ في مدينتي برج العرب و أسيوط الجديدة ، و تعتزم الدولة إنشاء منطقتين في مدينتي السادات و بني سويف .

النتائج

١. تعتمد الدول اليوم على البيانات و الإحصائيات اعتماد كليا في اتخاذ قرارات التنمية و توطين الاقتصاد المعرفي و إذا كانت البيانات خاطئة أو متضاربة فسيكون القرار المتخذ خاطئ بل قد لا يستطيع المسئول اتخاذه كما هو الوضع في مصر حيث يوجد تعدد للجهات مصدرة البيانات و اختلاف في التعريفات و التوصيفات مما يعمل على تشتيت متخذي القرار و غالبا ما يتم اتخاذ قرار خاطئ ، إضافتاً لذلك أن القانون الذي ينظم عملية الإحصاء في مصر هو القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٠وهو قانون قديم جداً لا يتماشي مع الاقتصاد المعرفي و أدوات التكنولوجيا .

٢. لا يوجد ميزة تنافسية تقوم مقام المعرفة أو حتي تقترب من تحقيق نتائجها ، فالمعرفة ميزة تنافسية إستراتيجية جدا و لا تقارن بميزة أخري .

٣. لم تقم الدولة المصرية بإعداد خطة شاملة للنهوض باقتصاد المعرفة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات قبل إستراتيجية ٢٠٣٠ ؛ و إنما كانت كل وزارة و مؤسسة تعمل بمعزل عن الوزارات و المؤسسات الأخرى .

٤. عملت التكنولوجيا في مصر على زيادة حجم التجارة الالكترونية و لاكن ليس هناك بيانات إحصائية من أي جهة من جهات الدولة الرسمية و يؤخذ هذا على الحكومة ، لاكن عملت التجارة الالكترونية على توفير فرص عمل و فرص عمل عن بعد أيضا و عملت على رواج تجاري و لاكن لا يخفي أنها في مصر ملاذ للنصب سواء من حيث جودة المنتج أو من حيث البلطجة و السرقات التي تحدث لمندوبي التوصيل ، و

عملت التكنولوجيا أيضا على توفير فرص عمل في مجالات تعهيد التكنولوجيا و غيرها و لاكن عملت على زيادة البطالة نظراً لاستعاضة القطاع الخاص عنهم بأدوات تكنولوجية ، و عملت التكنولوجيا على جذب فرص استثمار و خصوصا في مجال خدمات تعهيد تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، وبالتالي عملت على النمو الاقتصادي و زيادة الدخل القومي .

٥. لم نستطع الوقوف علي أرقام بشأن عدد فرص العمل التي ولدتها تكنولوجيا المعلومات ، و لا حجم زيادة الاقتصاد المعرفي في الدخل القومي ولا في الاحتياطي الأجنبي ، و لا الزيادة في حجم الناتج الصناعي في مصر بسبب عدم وجود جهاز إحصاء علي كفاءة عالية وموكل إلية إعداد الإحصائيات عن كل الأنشطة على مستوي الدولة ، وعدم وجود قانون ينظم مسألة جمع البيانات على كفاءة عالية ، و تعدد جهات رصد البيانات مما جعل بيانات في مجالات حيوية كهذه تضيع بين عدت جهات يعتمد كلا منهم على الآخر في القيام بجمع البيانات المختصة بمجال معين .

٦. تأثير التكنولوجيا في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ضعيف جداً باستثناء السنتين الأخيرتين ٢٠١٨ ،٢٠١٩ حيث حدث تقدم ملموس في ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية من ١١٥ عام ٢٠١٧ إلي ١٠٠ عام ٢٠١٨ ثم إلي ٩٣ عام ٢٠١٩

التوصيات

١. يجب إصدار قانون جديد للإحصاء في مصر بدلا من القانون ٣٥ لسنه ١٩٦٠ يعمل على توحيد جهات إعداد البيانات في مصر و أن يكون القانون الجديد مستوعباً و متماشياً مع الوسائل التكنولوجية الحديثة .
٢. لابد عن الأخذ بالمعرفة كميزة تنافسية و لا بديل عنها ، ولا أي ميزة أخري تقوم مقامها .
٣. علي الدولة أن تعد خطة أكثر شمولاً من إستراتيجية ٢٠٣٠ بحيث تشمل كل المؤسسات و الوزارات .

- يجب الإسراع في عملية إصدار قانون التجارة الالكترونية للحد من عمليات البلطجة و النصب التي تتم باسم التجارة الالكترونية ، وعلي الدولة أن تسرع من عملية توطين التكنولوجيا حتي نتفادى نسب البطالة التي سببها جلب التكنولوجيا و لتحقيق معدلات اكبر للنمو الاقتصادي ، وعلي الدولة أن توجه الاستثمارات العملاقة إلي البينية التحتية التكنولوجية .

٤. يجب إصدار أوامر مباشرة للجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء بضرورة و سرعة إعداد إحصائيات و بيانات عن المعرفة و مفرداتها من تجارة الالكترونية و فرص عمل معرفية و حجم الاستثمار في المعرفة و حجم مساهمة المعرفة في النمو الاقتصادي .
٥. يجب الإسراع في دمج التكنولوجيا و الوسائل المعرفية في مؤسسات الدولة و أن نولي الاهتمام برأس المال البشري ، و نبني جميع

الاستثمارات علي وسائل معرفية ، و أن يشترط قانون الاستثمار استجلاب المستثمرين للتكنولوجيا الحديثة من الخارج حتي ترتفع مكانة مصر في التصنيفات العالمية ، و العمل على توطين المعرفة بشكل أسرع و أكبر و توسيع دور التكنولوجيا الحديثة حتي ترتفع القدرة التنافسية و المعرفية للإقتصاد المصري .

المراجع

- **المؤلفات**

١.

٢.

٣. فليح حسن خلف (٢٠٠٧) إقتصاد المعرفة ، دار عالم الكتب الحديث ، الأردن، وأيضاً مفهوم العلم والمعرفة ، متاح على الرابط التالي https://faculty.psau.edu.sa/.../doc-1-doc-b132ecc1609bfcf302615847c1caa69a-origin ، تم الإطلاع ٢٥-١٠-٢٠١٧ .

٤. علي السلمي، خواطر في الإدارة المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2005 .

٥. ماجد محمد أبو شريحه ، " مفهوم المعرفة و أنواعها " ، جامعة الملك عبد العزيز ، بدون عام نشر و لا دار طبع .

٦. محمد أحمد إسماعيل ، :" مفهوم إدارة المعرفة في العصر الحديث " ، الإتجاهات الحديثة في إدارة المعرفة ، بدون عام نشر ، متاح على الرابط التالي :http://www.hrdiscussion.com/hr4521.html. تم الإطلاع ٢٨-٩-٢٠١٧ .

٧. هدى زوير ، مخلف الدعمي ، عدنان داود ، محمد العذاري (٢٠١٠) " الإقتصاد المعرفي و إنعكاساته على التنمية البشرية : نظرية وتحليل في دول عربية مختارة " ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان .

- **الرسائل الجامعية**

١. احمد فرج محمود ،"إقتصاديات التجارة الإلكترونية" ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ .

٢. نفين محمود حامد المنطاوي ، "الجوانب الإقتصادية للبيع عبر الإنترنت دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠١٢ .

٣. هبة عبد الستار عبد الموجود ، (المحددات المؤسسية لإقتصاد المعرفة دراسة الحالة المصرية) ، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد و للعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١ .

- **المجلات و الدوريات :-**

١. أماني الريس ، " تطوير قيمة البيانات والإحصاءات الرسمية في العالم اليوم " سلسة قضايا التخطيط ، الصادرة عن معهد التخطيط القومي ، العدد (٢٣٣) مارس ٢٠١٢.

٢. بوابة الأهرام ،متاح على الرابط التالي https://www.google.com.eg/search في عدد السبت ٤ مايو ٢٠١٩ .

٣. جريدة اليوم السابع ، متاح على الرابط التالي https://www.youm7.com/story/2019/5/14/ تم الإطلاع ٢٧-٩-٢٠١٩ .

٤. جريدة البورصة ، عدد ١٧-٩-٢٠١٩ ، متاح علي الرابط التالي ، https://alborsaanews.com/2019/09/17/1245139 ، تم الاطلاع ٢٧-٩-٢٠٢٠ . تقرير مجلس الشورى بجلسة يوم الاثنين ٢٠٠٤/٢/٩ بشأن قانون التوقيع الإلكتروني المصري ، ومضبطة مجلس الشعب المصري الفصل التشريعي الثامن دور الانعقاد العادي الرابع مضبطة الجلسة الثانية و الخمسون بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٠٤ ص١١٠ .

٥. حسين عمران ، رئيس قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية ، الأهرام الإقتصادي ، الاثنين الموافق ٢٧ -١٠- ٢٠٠٧ – العدد ٢٠٢٣ السنة ١٢٦ بشأن قيام نقطة التجارة الدولية بتوحيد الإحصائيات للقضاء على تضارب البيانات ، غير مرقم .

٦. حسين عمران ، رئيس قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية ، الأهرام الإقتصادي ، الاثنين الموافق ٩ -٤- ٢٠٠٧ – العدد ١٩٩٧ السنة ١٢٦ صفحة جورنال التجارة ، غير مرقم .

٧. رياض بن جليلى ، من التنافسية على الصعيد الدولي إلى المنافسة على الصعيد الوطني ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، بدون عام طبع ، متاح على الرابط التالي :-www.arab-api.oro\course38\pavp89021-7-8 pdf. ، تم الاطلاع ٢٣-٦- ٢٠١٧ .

٨. على الدين هلال ، مقال بجريدة الإخبارية الإماراتية ، بتاريخ ٣٢ ١٠ – ٢٠١٩.

٩. فريد كورتل ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير ، الجزائر ، العدد ١٢ ، مايو ٢٠٠٧ ، " الإدارة الفعالة للمعرفة :مصدر لتحقيق الميزة التنافسية في ظل المحيط الاقتصادي الجديد " .

١٠. محمد أنس أبو الشامات ، " اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد ٢٨ العدد الأول ٢٠١٢ ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق

١١. معهد التخطيط القومي ، الموقع الرسمي وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري ، ورقة خلفية غير منشورة عن محور المعرفة و الإبتكار و البحث العلمي من إستراتيجية مصر ٢٠١٦-٢٠٣٠ ، سلسة قضايا التخطيط و التنمية رقم (٢٧٧) يوليو ٢٠١٧

١٢. وزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات ، الموقع الرسمي ، متاح علي الرابط التالي http://www.mcit.gov.eg/ar " نشرة مؤشرات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات فبراير ٢٠٢٠ | عدد شهري .

- **المواقع :-**

١. إستراتيجية التنمية المستدامة ، رؤية مصر ٢٠٣٠ ، الأهداف ومؤشرات الأداء ، مؤتمر دعم وتنمية الإقتصاد المصري ، متاح على الرابط التالي ، http://sdsegypt2030.com/wp-content/uploads/2015/12/Vision3.pdf ، تـم الإطـلاع ٢٨ – ٤-٢٠١٨ .

٢. الموقع الرسمي لوزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات ، متاح على الرابط التالي ، http://www.mcit.gov.eg/ar ، تم الاطلاع ٢- ١٠ -٢٠١٧ .

٣. الموقع الرسمي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) ، (تحت عنوان " مصر تصنع الإلكترونيات http://itidanew.linkdevsite.com/Arabic/Pages/Electronics-Industry.aspx تم الاطلاع ٣٠-١٢-٢٠١٩ .

٤. الموقع الرسمي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) ، (تحت عنوان " كيف تنشئ استثماراً تكنولوجياً في مصر http://itidanew.linkdevsite.com/Arabic/Pages/Electronics-Industry.aspx تم الاطلاع ٣٠-١٢-٢٠١٩ .

٥. الموقع الرسمي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) ، (تحت عنوان " برنامج محفزات الأعمال مركز الإبداع "

http://itidanew.linkdevsite.com/Arabic/Pages/Electronics-Industry.aspx . تم الاطلاع ١٦-٩-٢٠٢٠ .

٦. الموقع الرسمي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) ، (تحت عنوان " لماذا تستثمر في مصر " http://itidanew.linkdevsite.com/Arabic/Pages/Electronics-Industry.aspx ، تم الاطلاع ٣٠-١٢-٢٠١٩ .

٧. الموقع الرسمي لوزارة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات متاح على الرابط التالي : http://www.mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Publications_1532018000_ar_e-Commerce-Strategy-March2018.pdf " اتفاقية وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات مع منظمة الإونكتاد .

٨. برنامج **دعم صادرات الشركات من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات المصري "ايتيدا" متاح على الرابط التالي** https://www.itida.gov.eg تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٥/ ٢٠١٦ متاح على الرابط التالي <http://www3.weforum.org/docs/gcr/2015-

٩. تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩ متاح على الرابط التالي http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

١٠.مكتب الإحصاء الأوروبي ، متاح على الرابط التالي : https://context.reverso.net ، تم الاطلاع 5- 12 2017

١١.مؤشر المعرفة العالمي https://www.knowledge4all.com/ar/HeatMap

١٢.موقع المنتدي الاقتصادي العالمي http://www.weforym.org/reports

- **المراجع الاجنبية**

1. Dirk Pilat, Organisation for Economic Co-operation and Development , The economic impacts of ICT on firms and economies, p 3 , https://www.itu.int/net/wsis/newsroom/background/docs/.../pilat.pdf ، متاح على الرابط التالي

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٢
مبحث تمهيدي : مدخل لاقتصاد المعرفة	٥
المبحث الأول : وضع مصر في مؤشر التنافسية العالمية و مؤشر المعرفة العالمي	١٠
المبحث الثاني : جهود مصر لتوطين الاقتصاد المعرفي	١٩
الخاتمة	٢٨
النتائج	٢٩
التوصيات	٣١
المراجع	٣٢
الفهرس	٣٧
فهرس الجداول	٣٨

فهرس الجداول

رقم	عنوانه	رقم الصفحة
١	ترتيب وقيمة مؤشر التنافسية العالمي لمصر عام (٢٠٠٥، ٢٠٠٦ – ٢٠١٨، ٢٠١٩)	١٠
٢	ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩	١١
٣	مقارنة بين المتوقع في الإستراتيجية القومية للإتصالات و تكنولوجيا المعلومات ٢٠١٢-٢٠١٧ والمتحقق فعلياً	١٣
٤	مؤشر الجاهزية التكنولوجية في تقارير التنافسية العالمية من ٢٠١١- ٢٠١٩	١٥
٥	وضع مصر العالمي في المؤشرات الخاصة بالمعرفة و الإبتكار في تقارير التنافسية العالمية و الهدف المتوقع بحلول عامي ٢٠٢٠- ٢٠٣٠ في إستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠	١٦
٦	تصنيف مصر في مؤشر المعرفة العالمي من عام ٢٠١٧-٢٠١٩	١٨

ملخص البحث

لدينا في مصر جهات كثيرة معنية بجمع البيانات و لدينا تعريفات مختلفة للموضوع المجموع عنه البيانات و هذا يؤدي إلى صدور بيانات مختلفة حسب الجهة مصدرة البيانات عن نفس الموضوع و عن نفس الفترة الزمنية ، وتوصلنا إلي عدم تناسب القانون الذي ينظم عملية جمع البيانات رقم ٣٥لسنه ١٩٦٠ بسبب انه قديم جداً و يعجز عن جمع البيانات فيما يخص الاقتصاد المعرفي ، و مقصود التنافسية في البحث هو استغلال الدولة موردها المتاحة الاستغلال الأمثل و رفع الدول مستوي معيشة مواطنيها ، و وقفنا على كون المعرفة مصدر استراتيجي للتنافسية لا يمكن تعويضه بمصادر آخري للتنافسية .

كانت تعد المؤسسات المصرية خطط أُحادية الجانب و تعمل على تنفيذها كوزارة الاتصالات التي وضعت خطة خمسيه عن الفترة من ٢٠١٢- ٢٠١٧ و توصلنا أنه لأول مرة تضع وزارة التخطيط خطة متوسطة الأمد تلتزم بها كل المؤسسات و هي إستراتيجية ٢٠٣٠ ، و توصلنا إلي مدي الانجاز الذي حققته مصر في التصنيفات العالمية المعنية بالتنافسية و المعرفة

تعد من إنجازات الحكومة الجهود التي بذلتها لتوطين الاقتصاد المعرفي من إنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات و البرامج التي قدمتها لدعم الصادرات و تحفيز الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في مصر و البرامج التي تعمل على تدريب الكوادر البشرية و النهوض برأس المال الفكري و الدعم الذي قدمته الهيئة لصناعة خدمات التعهيد و الدعم الذي قدمته للمشروعات التكنولوجية الصغيرة .

و يوجد في مصر تعدد للجهات مصدرة البيانات و اختلاف في التعريفات و التوصيفات مما يعمل على تشتيت متخذي القرار و غالبا ما يتم اتخاذ قرار خاطئ ، إضافتاً لذلك أن القانون الذي ينظم عملية الإحصاء في مصر هو القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٠وهو قانون قديم جداً لا يتماشي مع الاقتصاد المعرفي و أدوات التكنولوجيا ، و لا يوجد ميزة تنافسية تقوم مقام المعرفة أو حتي تقترب من تحقيق نتائجها ، فالمعرفة ميزة تنافسية إستراتيجية جدا و لا تقارن بميزة أخري ، و بالبحث لم نستطع الوقوف علي أرقام بشأن عدد فرص العمل التي ولدتها تكنولوجيا المعلومات ، و لا حجم زيادة الاقتصاد المعرفي في الدخل القومي ولا في الاحتياطي الأجنبي ، و لا الزيادة في حجم الناتج الصناعي في مصر بسبب عدم وجود جهاز إحصاء علي كفاءة عالية وموكل إلية إعداد الإحصائيات عن كل الأنشطة على مستوي الدولة ، وعدم وجود قانون ينظم مسألة جمع البيانات على كفاءة عالية ، و يعد تأثير التكنولوجيا في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ضعيف جداً باستثناء السنتين الأخيرتين ٢٠١٨ –٢٠١٩ حيث حدث تقدم ملموس في ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية .

و يجب الإسراع في دمج التكنولوجيا و الوسائل المعرفية في مؤسسات الدولة و أن نولي الاهتمام برأس المال البشري ، و نبني جميع الاستثمارات علي وسائل معرفية ، و أن يشترط قانون الاستثمار استجلاب المستثمرين للتكنولوجيا الحديثة من الخارج حتي ترتفع مكانة مصر في التصنيفات العالمية ، و العمل على توطين المعرفة بشكل أسرع و أكبر و توسيع دور التكنولوجيا الحديثة حتي ترتفع القدرة التنافسية و المعرفية للإقتصاد المصري .

Research Summary

We have in Egypt many agencies involved in collecting data and we have different definitions of the subject about which the data are collected, and this leads to the issuance of different data according to the source of the data on the same subject and for the same period of time, and we have reached the incompatibility of the law that organizes the data collection process No. It is very old and is incapable of collecting data regarding the knowledge economy, and the goal of competitiveness in research is the state's exploitation of its available resource, optimum utilization, and countries raising the standard of living of their citizens, and we stood on the fact that knowledge is a strategic source of competitiveness that cannot be replaced by other sources of competitiveness.

The Egyptian institutions used to prepare unified plans and work to implement them, such as the Ministry of Communications, which developed a five-year plan for the period from 2012-2017, and we reached for the first time that the Ministry of Planning developed a medium-term plan that all institutions adhere to, which is the 2030 strategy, and we reached the extent of the achievement they have achieved Egypt in the global rankings concerned with competitiveness and knowledge.

Among the government's achievements are the efforts it has made to localize the knowledge economy, including the establishment of the Information Technology Industry Development Authority, the programs it has provided to support exports and stimulate investment in information technology in Egypt, the programs that train human cadres, the